Journal Of the Iraqia University (70-2) December (2024)

ISSN(Print): 1813-4521 OnIine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.iasj.net/iasj/issue/2776

أثر الانظمة الديمقراطية والشمولية على الاستقرار الأمني

م.د. سيناء علي محمود

تدريسية في كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين / قسم النظم السياسية والسياسات العامة

The impact of democratic and totalitarian systems on security stability

Dr.Senaa Ali Mahmood
sinai.ali@nahrainuniv.edu.iq
Teaching at the College of Political Sciences/University of Tahrin/Department of Political Systems and Public Policies

ملخص البحث

أن نوع النظام السياسي، سواء كان شموليًا أم ديمقراطيًا، يلعب دورًا حاسمًا في تشكيل الوضع الأمني للدولة، فبينما تسعى الأنظمة الشمولية إلى فرض السيطرة بالقوة والحفاظ على الاستقرار الظاهري، غالبًا ما تتسبب في توترات اجتماعية وسياسية عميقة على المدى الطويل، من ناحية أخرى، تسعى الأنظمة الديمقراطية إلى بناء مجتمعات أكثر استقرارًا من خلال مشاركة المواطنين في صنع القرار وحماية حقوقهم، إلا أنها قد تواجه تحديات أمنية خاصة بها، مثل الإرهاب والتطرف. في النهاية، يمكن القول إن تحقيق الاستقرار الأمني المستدام يتطلب مزيجًا معقدًا من العوامل، بما في ذلك نوع النظام السياسي، وطبيعة المجتمع، والتحديات الخارجية.

الكلمات المفتاحية: (النظام الديمقراطي، النظام الشمولي، الاستقرار الامني)

Research Summary

The type of political regime, whether totalitarian or democratic, plays a crucial role in shaping the security situation of the state. While totalitarian regimes seek to impose control by force and maintain apparent stability, they often cause profound social and political tensions in the long term. On the other hand, they seek Democratic systems aim to build more stable societies through citizen participation in decision-making and the protection of their rights, but they may face their own security challenges, such as terrorism and extremism. Ultimately, achieving sustainable security stability arguably requires a complex mix of factors, including the type of political system, the nature of society, and external challenges. Keywords: (democratic system, totalitarian regime, security stability)

المقدمة

تعتبر مسألة العلاقة بين النظام السياسي والاستقرار الأمني من أهم القضايا التي شغلت الباحثين والسياسيين على مر العصور. فبينما يروج أنصار الديمقراطية لفوائدها في تحقيق الأمن والاستقرار، يرى مؤيدو الأنظمة الشمولية أن هذه الأنظمة أكثر فعالية في الحفاظ على الأمن، يهدف هذا البحث إلى دراسة عميقة لتأثير كلا النظامين الديمقراطي والشمولي على الاستقرار الأمني، وذلك من خلال تحليل التجارب التاريخية والمعاصرة للدول التي اعتمدت هذين النظامين.شغلت مسالة التحول من الأنظمة الشمولية الى الديمقراطية المفكرين منذ بدايات وأصول الفكر السياسي ، وخصص لها العديد من المؤلفات والدراسات ، وفي عالم اليوم الذي لم يعد هناك مكان للأنظمة الشمولية تبقى مسالة الديمقراطية كنظام حكم وأسلوب حياة تتجاذبها الرؤى وتختلف وتتشابك عندها مسارات التوجه ، إذ أخذت الدعوة الى الديمقراطية تأخذ وجهين ، الأول : الرغبة الشعبية لإزالة الأنظمة الشمولية وبناء مؤسسات المجتمع الديمقراطي ، ويمكن عده وجها داخليا ، والثاني : فرض الديمقراطية من الخارج على النظم الشمولية والسعي الى تغييرها بكل الطرق حتى استخدام القوة استنادا الى مسوغات ومعطيات دولية منها الدفاع عن حقوق الانسان

ومحاربة الإرهاب الدولي ، وإدامة السلم والأمن الدوليين والتنمية السياسية وان كانت هذه الأسباب بعضها حقيقي وبعضها مفتعل لأغراض ونوايا غير معلنة إلا أن شعار الديمقراطية أصبح من أكثر الشعارات بريقا .

اهمية البحث: تبرز اهمية البحث دراسة تأثير النظام السياسي سواء كان ديمقراطياً او شمولياً على الاستقرار الامني للدولة

مشكلة البحث: تكمن المشكلة البحثية في بيان مدى تأثير النظم الشمولية والديمقراطية على استقرار الدول، حيث تتناول الدراسة البحثية بالتحليل النظم الشمولية والديمقراطية وارتباطها بمدى الاستقرار الذي قد تتمتع به دولة ما جراء انتهاجها هذا النظام السياسي أو ذاك.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها كلما وصلت الدولة لاعلى مستوى في تطبيق النظام الديمقراطي كان اكثر استقرار على العكس من النظام الشمولي الذي يخلق عدم ثقة بين المواطنين والحكومة تصل الى حدوث عدم استقرار داخلي وبالتالي ينعكس خارجياً.

هدف البحث: يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة الحالية في محاولة التعرف على تأثير الانظمة السياسية الديمقراطية والشمولية على استقرار الدول.

منهج البحث: تم الاعتماد على المنهج الوصفي بالاستعانة بمنهج التحليل النظمي.

هيكلية البحث: قُسم هذا البحث الى مقدمة واربع محاور وخاتمة، تناول المحور الاول: مفهوم النظام الديمقراطي والنظام الشمولي ، ويليه المحور الثاني الذي يركز على تأثير النظام الديمقراطي والشمولي على الاستقرار الامني للدولة، في حين يتناول المحور الثالث: تأثير النظام الشمولي على الاتحاد السوفيتي، وانفرد المحور الرابع في: بيان تأثير النظام السياسي الديمقراطي على الولايات المتحدة الامريكية.

اولاً: مفهوم النظام الديمقراطي والنظام الشمولي

١. مفهوم النظام الديمقراطي

قبل التطرق الى مفهوم النظام الديمقراطي لا بد لنا من معرفة معنى مصطلح النظام ومصطلح الديمقراطية ومن ثم تناول مفهوم النظام الديمقراطي، يعرف النظام بأنه "مجموعة من العناصر المترابطة والمتكاملة والمتفاعلة والتي تعمل معًا لتحقيق هدف أو أهداف مشتركة، كما أن النظام هو مجموعة من الأجزاء المترابطة والمتفاعلة مع بعضها البعض ومع بيئتها لتحقيق هدف محدد، عن طريق استقبال مدخلات وإنتاج مخرجات من خلال إجراء تحويلي منظم(العمليات).(الربيع، ٢٠٠٤، ٣١)اما الديمقراطية فهي تعني لغتاً: كلمة يونانية مكونة من مقطعين Demos وتعني الشعب Kratia وتعني الحكم اما الديمقراطية اصطلاحاً : فتشير على انها اختيار حر للحاكمين من قبل المحكومين يتم خلال فترات منتظمة، وتعرف بانها نظام يمتلك الشعب فيه السلطة قد يمارسها بدوره بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وغالباً ما تأخذ ثلاثة أشكال هي المشاركة من خلال التصويت او الانتخابات والمنافسة والحرية ، كذلك عرفت بأنها عبارة عن اطار الحكومة يتوفر فيها أولاً اعطاء الناس الفرصة لصنع الحكومة التي يعيشون في ظلها كما ان القوانين التي تصدرها هذه الحكومة سوف تربط الجميع بدرجات متساوية وعليه يمكن القول أن الديمقراطية هي شكل من اشكال نظم الحكم الذي تتحقق من خلاله عملية حكم الناس أنفسهم بأنفسهم على وفق ما يقتضيه مفهوم المواطنة وعلاقتها بالحقوق والواجبات بالنسبة للحاكم والمحكوم معاً. (خضر، ٢٠٠٦، ٢٣)وعند التطرق الى مفهوم النظام الديمقراطي فهو يعني يعبر مفهوم النظام الديمقراطي عن النظام الذي تكون فيه السلطة العليا للشعب، حيث يمارس الشعب سلطته عن طريق مواطنين يقومون بتمثيل الشعب، يتم اختيارهم عن طريق نظام انتخابي إذ إنّ الديمقراطية تعني مجموعة من الأفكار التي تدور حول الحرية، كما يوجد للديمقراطية نظامان رئيسيان هما: النظام التمثيلي والنظام المباشر، حيث يختلف النظام المباشر عن النظام التمثيلي بأنّه لا حاجة إلى مواطنين يقومون بتمثيل بقية الشعب في عملية اتخاذ القرارات العامة، وهذا النظام من الديمقراطية يحتاج مجموعه صغيرة من الناس، بينما يعتمد النظام التمثيلي على وجود مواطنين يقومون بتمثيل بقية الشعب والنيابة عنه في عملية اتخاذ القرارات العامة، وللديمقراطية هذه انواع اهمها الاتي:(دال، ٢٠٠٥، ٤٩)

أ. **الديمقراطية المباشرة:** وهي نظام يصوت فيه الشعب على قرارات الحكومة مثل المصادقة على القوانين او رفضها وتسمى ديمقراطية مباشرة لان الناس يمارسون بشكل مباشر سلطة صنع القرار من دون وسطاء او نواب ينوبون عنهم، تاريخياً تم تطبيق هذا النوع في اليونان إذ كان المواطنون يجتمعون في مجلس واحد ٤٠ مرة في السنة لمناقشة القضايا المهمة وكان يحرم من المشاركة النساء والرقيق وطبقت اثينا كذلك هذا النوع فكانت تمتلك مجلساً مكون من ٥٠٠ شخص يتم اختيارهم من ابناء البلد الاحرار وهم يتغيرون باستمرار يتم اختيارهم على اساس ٥٠ شخص من كل قبيلة من القبائل العشر المكونة للمجتمع الاثني آنذاك، (العمار، ٢٠٠٩، ١٢) اما اليوم فما زال هذا النوع مستخدم ولو كان في اطار محدود فأننا نجده مطبق في بعض الكونفدراليات والكونتونات السويسرية إذ يتم الاجتماع في الساحة الوطنية

بعد تلقي المواطنين الدعوات الداعية للمشاركة في التعبير عن الرأي في القضايا المهمة إذ يعبر المواطنون عن رأيهم برفع الأيدي، وتذكر الاحصائات الرسمية ان المواطنين يجتمعون أكثر من ٨٤٪ من مجموع ٣٠٠٠ مجموعة محلية في سويسرا مرة في السنة على الأقل وفي كانتون (غلاروس) وكانتون (اينزل) ينظم مرة كل سنة تجمعاً كبيراً يحضره المواطنون الذين لهم الحق في التصويت في ساحة عامة ويتخذون قرارات عبر التصويت برفع الايدي ويمثل هذا التجمع اعلى سلطة قرار في الكانتونات تلك.(حوحو ، ٢٠١٠، ٣٤)

ب. **الديمقراطية النيابية:** وهي الديمقراطية التي يصوت فيها افراد الشعب على اختيار اعضاء الحكومة الذين بدورهم يتخذون القرارات التي تتفق ومصالح الناخبين، وتسمى بالنيابة لان الشعب لا يصوت على قرارات الحكومة بل ينتخب نواباً يقررون عنهم، وقد شاع هذا الشكل من الحكم الديمقراطي في العصور الأخيرة وشهد القرن العشرين تزايداً في اعداد نظم الحكم هذه ولهذا صار أغلبية سكان العالم يعيشون في ظل حكومات ديمقراطية نيابية،(تيللي،٢٠٢٠، ص٥٣) وللديمقراطية النيابية عدة انواع كذلك اهمها (الديمقراطية الليبرالية، الديمقراطية الاشتراكية، الديمقراطية التوافقية).وفي العالم اليوم ثلاثة أنواع من الديمقراطيات مطبقة في مجتمعات عدة وتشكل الأنموذج الأوضح للتطور الفكري والعملي الحديث لتطبيق الديمقراطية وكلها تتفق بكونها ديمقراطية لكن تطبيقها قد يختلف بدرجة او بأخرى وهي :(عبيد،٢٠١١، ٢٨٨)

- الديمقراطية الأمريكية, وهي الديمقراطية التي تخول رئيس الجمهورية سلطة بعيدة المدى وتقوم اساساً على مبدأ الليبرالية وحريتها بأوسع مداها.
- والنموذج الثاني هو الديمقراطية الانكليزية, والتي تضع السلطة كلها بيد البرلمان ليكون هو المسير الحقيقي للدولة وتقوم أيضاً على مبدأ الليبرالية.
- والنموذج الآخر هو الديمقراطية الاوربية التي تتذبذب بين تحقيق الحرية والوصول اليها او تحقيق المساواة وعادة ما تتسم الديمقراطيات الاوربية بسعيها الى تحقيق المساواة وتعتني بها اكثر من الحرية.وهذه الاختلافات والتناقضات بين المجتمعات في تطبيق الديمقراطية انما تعود لاختلاف مستوى الوعي والنضوج بين المجتمعات فنجد الديمقراطية وسلوكياتها والتعاطي معها واطرها الحضارية متقدمة في المجتمعات الناضجة والدستورية إذ حق المواطن مكفول ولا يمكن تجاوزه عكس المجتمعات المتخلفة او الأقل تقدماً (Goodhart ، ٢٠١٣، 54)

٢. مفهوم النظام الشمولي

ان الشمولية، شكل من أشكال الحكم لا يسمح نظريًا بأي حرية فردية ويسعى إلى إخضاع جميع جوانب الحياة الفردية لسلطة الدولة. وقد وصفها الدكتاتور الإيطالي بينيتو موسوليني في أوائل عشرينيات القرن العشرين لوصف الدولة الفاشية الجديدة في إيطاليا، والتي وصفها أيضًا بأنها "الكل داخل الدولة، لا أحد خارج الدولة، لا أحد ضد الدولة". مع بداية الحرب العالمية الثانية، أصبحت الشمولية مرادفة لحكومة الحزب الواحد المطلقة والقمعية. وبالمعنى الأوسع، تتميز الشمولية بحكم مركزي قوي يحاول السيطرة على جميع جوانب الحياة الفردية وتوجيهها من خلال الإكراه والقمع.(سورنسن، ٢٠١٥،١٧-٢٧)يتم استخدام مصطلح الشمولية لوصف دول أوروبا الشرقية "الاشتراكية". فالشمولية كمفهوم، تشير الشمولية إلى تنوع الأنظمة الاجتماعية والسياسية الموجودة بالدولة، على الرغم من بعض الخصائص الفريدة المشتركة، والميزات المتباينة؛ فالشمولية هي أيضًا خطاب نخبوي مدمج في فلسفات مختلفة، و/أو حركات اجتماعية تنتمي إلى مجتمعات جماهيرية شديدة التحضر.

فالشمولية كانت الكلمة والمفهوم في الأصل من بنات أفكار المفكر الفاشي الإيطالي جيوفاني جنتيلي (١٨٧٥-١٨٤٤) في أوائل عشرينيات القرن العشرين. ولكن قبل الحرب العالمية الثانية، لم يجذب هذا المفهوم سوى القليل من الاهتمام النظري كنوع جديد من الفلسفة والنظام السياسي. ولكن بعد الحرب، تمت إعادة صياغته من قبل مجموعة من اليساريين الأوروبيين والمفكرين الليبراليين المعادين للنموذج الشمولي، ومن أبرزهم هانا أرندت، وكارل فريدريش، وفرانز نيومان، وليونارد شابيرو، وهم من علماء الاجتماع البارزين،(A. James ، ٢٠٠١، p32) وسرعان ما توسع معسكر المفكرين "الشموليين" بسرعة. حيث يشير هذا المصطلح هي التعظيم الذاتي من قبل الفيلسوف الإيطالي المحافظ المناهض لليبرالية القومية. توتاليتار يوكان مرادفًا لدولة أخلاقية أكثر تقدمًا وأفضل دقة بالنسبة إلى الحكم الليبرالي الضعيف. بالنسبة لأرندت وفريدريش ونيومان وآخرين، كان ذلك مرادفًا للشر أو الديكتاتورية الخبيثة أو الاستبداد،(Angelo، ٢٠١٣، 27) وكان غير اليهود، حيث قبل المفكرون اليساريون التطبيق المشروط للمصطلح، مقتصرًا على ألمانيا وإيطاليا، أو رفضوا ذلك معًا، مما أدى إلى تقسيم الأوساط الفكرية إلى معسكرين شموليين ومعسكرين مناهضين للشمولية. وأصبحت الشمولية واحدة من أكثر الظواهر إثارة للجدل التي تمت دراستها على الإطلاق، وأكثر المفاهيم إثارة للجدل على الإطلاق في عالم الاجتماع الحديث.فالشمولية هي شكل من أشكال الحكم حيث تسيطر الحكومة الوطنية

على جميع جوانب الحياة العامة والخاصة. وهكذا، تسعى الشمولية إلى محو الخط الفاصل بين الحكومة والمجتمع. لديها أيديولوجية، أو مجموعة من المعتقدات، التي من المتوقع أن يوافق عليها جميع المواطنين. وغالبًا ما يقودها زعيم ديناميكي وحزب سياسي واحد.(Ibid, 13) كما إن الشمولية مفهوم متأصل في الحروب الحديثة، والثورة، والإرهاب، والإبادة الجماعية، ومنذ عام ١٩٤٥، في التهديد بالإبادة النووية، وهو أيضًا من بين المصطلحات الأكثر تنوعًا والمتنازع عليها في المعجم السياسي. في أبسط صورها، تشير الفكرة إلى أنه على الرغم من "الخصوصية" الفاشية/النازية (مركزية الأمة أو العرق الرئيسي) و"العالمية" البلشفية (التطلع نحو أخوة إنسانية لا طبقية دولية)، فإن كلا النظامين كانا متشابهين بشكل أساسي، وهو ما لا يعني، أنهم كانوا متشابهين تمامًا. والشمولية متطرفة في إنكارها للحرية، فهي تنقل نوعاً من النظام ذو طموحات رايكاردلية حقيقية. وتتلخص أهدافها الرئيسية في الحكم دون أي قيود قانونية، والتعددية المدنية، والمنافسة الحزبية، وإعادة تشكيل الطبيعة البشرية نفسها، وللنظام الشمولي عدة خصائص وهي كالاتي:(مساهل، ٢٠١٥، ٦٤)

أ. بناء المجتمع الأرستقراطي المثالي

مهما كانت المشاكل التي تطرحها الشمولية، فإنها يمكن أن يختزل إلى نموذج مثالي، إذا تحدثنا عنها كنظام سياسي، باعتباره نظام يمكن تمييزه بأنها محددة بوجود مركز واحد للسلطة، والشرعية التي يدعيها، نطاق صلاحياتها، والحق الذي يدعم نوعًا معينًا من التمييز الاجتماعي، والروابط بين علاقات الملكية ونمط الإنتاج، والمعتقدات والعادات السائدة.(Claude ، ٢٠١١، 44)

ب. دمج الافراد وبناء المجتمع

وهي مهمة دمج الأفراد في هيئة جماعية، واستيعاب الكثرة في الواحد في حين أن الحكومة تهتم بمشروع بناء المجتمع بشكل مصطنع، والذي تم رفعه إلى أقصى الحدود ولكنه موجود بالفعل في العالم الحديث، حيث يرافقه ترشيد مجالات النشاط المتنوعة، ولا سيما السياسية والاقتصادية والدينية، فإن مهمة الإدماج هي المعنية بمثالية أكثر جوهرية. اضف إلى ذلك أن الحزب بالخصائص التي اكتسبها في ظل الشمولية يكشف لنا معنى الديناميكية الشمولية. حيث لا يُنظر إلى الحزب فقط كمنظمة، بالمعنى السياسي السائد للمصطلح، بل هو "كائن غامض" يندمج فيه أعضاؤه، وعلى هذا النحو فهو يجسد الشعب.(Ibid)

ج. العمل في اتجاه واحد لتحقيق هدف معين

واحدة من أكثر خصائص النظام الشمولي إثارة للقلق هو الميل العام الذي يثيره لدى السكان للعمل في حركة واحدة لتحقيق هدف يتحدى الفهم. لا وسائل الإكراه، مهما كانت كبيرة، ولا فعالية الدعاية كافية لتفسير هذه الظاهرة؛ ولا الشعبية التي يستفيد منها الرئيس ولا الإيمان بعقيدة الحزب. وكما أشار العديد من الشهود، عندما لا تكون هناك تعليمات، يحاول الأشخاص تخمينها وإطاعة الإرادة المتخيلة للقادة. وإذا كان هناك تردد بشأن الخط الذي يتبعه الحزب، فإن عدم اليقين يظل قائما بشأن وجود الخط، بطريقة تفوق المظهر، كل شيء معروف، كل شيء قد تقرر، مثال ذلك: بمجرد وصول هتلر وستالين إلى السلطة، لا يتكاثر الخدم ومنفذو الخدم فحسب، بل يتعين عليهم أيضًا التكهن بنوايا رئيسهم. إن الفترة التي تحققت فيها الهيمنة الكاملة في ألمانيا، ووفقًا لأرندت، تقدم صورة مقلقة لمن يرغب فقط في العثور على تنظيم صارم لجميع الأنشطة.(مجاهد، ٢٠١٢، ١١)

د. الدافع لطمس الكلاسيكية

تتمثل النزعة الشمولية، في الخط الفاصل بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني، أي بين الدولة، كنظام حكم، والمجتمع الصحيح، وبين الدولة والفرد. حيث ترفض الشمولية تقسيم السلطة، وتسعى جاهدة إلى تحقيق نظام متجانس واتحاد كامل للدولة مع المؤسسات الاجتماعية المستقلة والمساحات الخاصة، وتعبر جميع مفرداته عن الحالة باعتبارها كيانًا روحيًا، ونهاية أخلاقية، وموحدًا للتناقضات المتأصلة في المجتمع بين المصالح الفردية المتنوعة والمصلحة الجماعية للمجتمع، مردداً أو في الواقع، إعادة صياغة عبارة فلسفة إن الصراع بين مصالح الفرد والمجتمع يميل إلى التراجع عندما يلتقي الجانبان أو يتصالحان في الدولة، وفي المفهوم الأممي فإن الدولة في صراع مع المجتمع والأفراد، وتندرج هذين الاثنين تحت إرادتها الموحدة، بحيث تمتزج الأمة والفرد في جسد الدولة وإرادتها. ومع ذلك، فهو ليس ميلًا طوعيًا ينطلق من الأسفل، من الأفراد والمجتمع، نحو الدولة، بل العكس. حيث إنه أيضًا قسري بطبيعته.(بن السعدي، ٢٠٠٥، ٢٣)

هـ. التكوينات الاجتماعية والاقتصادية

تتكون الشمولية كنظام سياسي من الحكومة والجماهير والمعارضة. هذه المستويات الثلاثة مترابطة ومشروطة بحقيقة أن محرك الصناعة ينمو هذا كجزء لا يتجزأ من "تراكم لا ينتهي لرأس المال" والذي يتضمن تراكمًا مماثلًا لا ينتهي أبدًا للقوة اللازمة لحماية" إنتاج الثروة. وكانت الشمولية بمثابة "علاج للشرور، وعلاج سهل لجميع الصراعات". كما إن عالم الإمبريالية يخلق صدعًا بين الأمة والعالم؛ كما أنه يعمق الانقسام الاجتماعي، فبالإضافة إلى رأس المال الزائد عن الحاجة، هناك طبقة (أو طبقات) فائضة عن الحاجة من الفقراء والمهمشين والمحرومين، أو الحطام البشري الذي تتخلص منه كل أزمة، والتي تتبع دائمًا كل فترة من النمو الصناعي، بشكل دائم من إنتاج المجتمع.(شنافي ، ٢٠٢٢، ٥٧١)

و. تركيز كل السلطة في يد الرئيس

لقد نشأت فكرة الدولة الشمولية من الطلب على تركيز كل السلطة في يد الرئيس في المانيا، مع تفكك جمهورية فايمار، مباشرة بعد وصول هتلر إلى السلطة، حيث بدأ المنظرون السياسيون في تقديم الكثير من الأفكار الشمولية التي وضعها المحامون الدستوريون. ولقد وُصفت الدولة الشمولية بأنها نظام سيطرة وشكل من أشكال المجتمع الشعبي. ولقد كانت معادية للديمقراطية لأن الديمقراطية، بمفهومها للهوية بين الحاكم والمحكوم، تقوض سلطة الرئاسة اللازمة.(بن السعدي، مصدر سبق ذكره، ٤٥)

ز. تكامل التركيب الهيكلي للنظام الشمولي

حيث يتضمن التركيب الهيكلي للنظام الشمولي، الانتقال من دولة قائمة على حكم القانون إلى دولة الشرطة؛ والانتقال من انتشار القوة إلى تركيز القوة؛ ووجود نظام حزب الدولة الاحتكاري، الذي يتطور من المجتمع الجماهيري. مع ظهور الشمولية داخل الديمقراطيات وضدها، فإنها تنشر الجماهير كشكل جديد من "الديمقراطية العليا. بجانب الانتقال من الضوابط الاجتماعية التعددية إلى الشمولية حيث لا يصبح المجتمع متميزا عن الدولة؛ كما تعتمد الشمولية على الإرهاب، لكنها لا تستطيع الاستمرار دون تماهٍ كبير بين الجماهير وحكامها.(شنافي ، مصدر سبق ذكره، ٥٨١)

ح. بنية حزبية سياسية مرنة

والتي تنقل السلطة إلى المقاتلين المحليين، وخاصة قبل الاستيلاء على سلطة الدولة. ومع اكتسابه للمجندين والزملاء المؤمنين، يكتسب الحزب شخصية جماهيرية يترأسها زعيم يتمتع بشخصية كاريزمية يدعي العلم المطلق والعصمة من الخطأ، ويطالب الشعب بالإخلاص الشخصي غير المشروط.

ط. السلطة التنفيذية زائدة عن الحاجة

الشمولية كنظام سياسي تتحقق حين يتم ازدواجية المكاتب عمداً ويتم تبديل الموظفين بشكل مستمر، من أجل ضمان التنافس الجماعي المزمن والاعتماد على حكم الرئيس الحقيقي الوحيد. وبقدر ما تعمل الأدوات القانونية على الإطلاق، فإنها تفعل ذلك باعتبارها خدعة لإضفاء الشرعية وليس كابحًا حقيقيًا للاستخدام غير المقيد للسلطة التنفيذية. وفي الواقع، فإن فكرة "السلطة التنفيذية" في حد ذاتها زائدة عن الحاجة لأنها تفترض فصل السلطات وهو أمر لعنة بالنسبة للنظام الشمولي.(Claude Lefort, op. cit., 52)

ي. تدعيم الرؤية المركزية

وذلك من خلال الجماعية الاقتصادية البيروقراطية (الرأسمالية أو اشتراكية الدولة) التي تهدف إلى تنسيق القوى الإنتاجية لتحقيق أهداف النظام المفترسة والاستبدادية والعسكرية. والسيطرة الاحتكارية على وسائل الإعلام، والمنظمات "المهنية"، والفن العام، ومعها صياغة لغة مبتذلة تم تصميم عباراتها الخاصة لعرقلة التناقض، والفروق الدقيقة، والتعقيد. بجانب تعزيز ثقافة التضامن العسكري حيث يتم الاحتفال بالعنف والخطر (الخنادق، وقتال الشوارع، وما إلى ذلك) في الزي الرسمي للحزب والاستعارات "قوات العاصفة"، وطرق المخاطبة "الرفيق". ويعد الشباب هم جمهور خاص لمثل هذه الثقافة، ولكن من المتوقع أن يعجبوا ويقلدوا "المقاتلين القدامى" في الثورة.(مجاهد، ٢٠١٢، ٤٦)

ك. ملاحقة والقضاء على المعارضين النشطين

وبشكل أكثر وضوحًا يطلق عليهم "الأعداء الموضوعيون" أو "أعداء الشعب" – أي فئات الأشخاص الذين يعدون مذنبين بارتكاب أعمال شريرة بفضل بعض الصفات المنسوبة مثل العرق أو نزول، ليس من الضروري أن تكون الجرائم ضد الدولة قد ارتكبت بالفعل من قبل الشخص المتهم بها، ومن هنا يأتي "المبدأ الوراثي" في كوريا الشمالية، حيث تمتد العقوبة إلى ثلاثة أجيال (الأوغاد الأصليين، وأبنائهم، وأحفادهم)،

وفي ظل الشمولية، فإن ما يفعله الناس هو ما يجعلهم عرضة للعقاب، أكثر من ما يفعلونه، ربما زعمت الماركسية السوفيتية والصينية أنها تمثل الإنسانية ككل، لكن الإنسانية فقط هي التي تجردت أولاً من الملايين – الطبقات والفئات – الذين كانوا خارج نطاق العقيدة الماركسية.(Robert، ٢٠١٩، 62)

ثانياً: تأثير النظام الديمقراطي والشمولي على الاستقرار الامني للدولة

١. تأثير النظام الديمقراطي على الاستقرار الامني للدولة

هناك وجهة نظر راسخة في الدراسات السائدة عن التحول الديمقراطي مفادها أن الانتقال من الأنظمة الاستبدادية إلى الأنظمة الديمقراطية يؤدي إلى الاستقرار السياسي والامني، فالتداول السلمي للسلطة، والتعددية السياسية، والانتخابات المنتظمة، واحترام حقوق الإنسان، وفعالية مؤسسات المجتمع المدني، حتى لو كانت تعددية اجتماعية أو منقسمة على أسس دينية، تؤدي إلى حالة من الاستقرار داخل الدولة،(Omotola, ،op. cit., 125) والتوافق على مبادئ المواطنة، والتوافق يؤدي إلى الشرعية السياسية، وذلك لأنه يولّد، وفي حالة الأنظمة الاستبدادية، يؤدي إلى الحد من العنف السياسي من قبل أحزاب المعارضة.وتتميز الديمقراطيات أيضًا بسياسات اقتصادية أكثر استقرارًا من الدول الاستبدادية، فالتحول إلى الديمقراطية له تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية لأنه يطيح بالنظام السابق ويعزز إقامة نظام جديد عادل ومنصف، كما أن الديمقراطيات التي توفر بيئة سياسية مستقرة تؤدي إلى تغيير أقل في النظام ومعدلات أعلى للنمو والتوسع الاقتصادي، وفي الدول غير الديمقراطية، يتسم تغيير النظام في الدول غير الديمقراطية بعدم الانتظام وعدم انتظامه لأن الدولة لا تتورط في توترات سياسية أو انقلابات عسكرية، وعلى النقيض من ذلك، في الدول الديمقراطية، يحدث التنافس السياسي من خلال الأطر الدستورية والقانونية، وهو ما يؤدي على الأرجح إلى تغيير النظام من خلال السياسات الحزبية.(Jennife ، ٢٠١١،409)على المدى الطويل، يقلل الانتقال الديمقراطي من احتمالية بقاء نفس الحزب في السلطة لفترة طويلة من الزمن، وهو ما يسمى بتركيز السلطة، بينما أحد مؤشرات الديمقراطية هو توزيع السلطة، بعبارة أخرى، تزيد الديمقراطية من احتمالية انتقال السلطة بشكل منتظم وتقلل من احتمالية انتقال السلطة بشكل غير منتظم، كما توفر الديمقراطية المرونة وفرص التغيير السياسي داخل النظام السياسي، مما يساعد على الحفاظ على استقرار النظام من جهة وعلى النمو الاقتصادي والتنمية من جهة أخرى.

ومن ناحية أخرى، هناك اتجاه آخر يرى أن الاستقرار السياسي والامني ليس عاملاً حتمياً في التحول الديمقراطي، وأن النظم الديمقراطية لا تضمن الاستقرار السياسي، خاصة في ظل وجود مشاكل اقتصادية خطيرة. وعلاوة على ذلك، فإن عدم الاستقرار السياسي والامني لا يزال يعيق التنمية الاقتصادية، حيث إن عدم المساواة في الدخل والتنوع العرقي ومخاوف رجال الأعمال من الاستثمار في مواجهة عدم اليقين الأمني هي المحددات الرئيسية لعدم الاستقرار.(Peter A ، ١٩٨٩، 47)إن العامل الحاسم الذي يفسر العلاقة بين التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي لا يتمثل في تحديد تأثير أحد العاملين على الآخر، بل في إدخال عوامل أخرى وسيطة لتحقيق ما يمكن تسميته بالاستقرار الديمقراطي أو النظام الديمقراطي المستقر، خاصة مع وجود دول ذات نظام ديمقراطي ولكنها تعاني من عدم الاستقرار الامني، ان النظام الديمقراطي بعكس النظام الشمولي، يرتبط بشكل عام بزيادة الاستقرار الأمني للدولة وذلك يرجع لعدة اسباب اهمها الاتي:(عبد الله، ٢٠٠٥، ١٤٣)

أ. المشاركة الشعبية: الديمقراطية تشجع المشاركة الشعبية في صنع القرار، مما يقلل من الشعور بالتهميش والإقصاء، وبالتالي يقلل من التوترات الاجتماعية التي قد تؤدي إلى العنف.

ب. الحريات الأساسية: ضمان الحريات الأساسية كحرية التعبير والتجمع يوفر منفذًا سلميًا للتعبير عن المظالم، مما يقلل من احتمالية اللجوء إلى العنف.

ج. الشفافية والمساءلة: تفرض الديمقراطية الشفافية والمساءلة على الحكام، مما يقلل من الفساد ويُعزز الثقة بين المواطنين والحكومة.

د. قانون يحكم الجميع: يسود في الديمقراطيات مبدأ سيادة القانون، حيث يخضع الجميع للقانون دون استثناء، مما يقلل من الشعور بالظلم ويُعزز احترام القانون.

هـ. تعددية الأحزاب: وجود أحزاب سياسية متعددة يسمح بتنوع الآراء والتطلعات، مما يجعل من الصعب على أي حزب أو فئة أن تفرض إرادتها بالقوة.

ومع ذلك، قد تواجه الديمقراطيات تحديات أمنية، خاصة خلال فترات التحول الديمقراطي أو في ظل ظروف اجتماعية واقتصادية صعبة، يمكن القول أن الديمقراطية هي النظام السياسي الأكثر ملاءمة لتحقيق الاستقرار الأمني على المدى الطويل، ولكنها تتطلب توفير الظروف الملائمة لنجاحها.

٢. تأثير النظام الشمولي على الاستقرار الامني للدولة

في ألمانيا النازية، كان الاستقرار السياسي هو الهدف الرئيسي للنظام السياسي الشمولي الذي كان قائما انذاك، حيث كان كل الألمان يدعمون الأفكار النازية القائمة على تفوق العرق الآري وضرورة التفوق على الآخرين،(بن السعدي، مصدر سبق ذكره، ٢٦) اذ ان فمشكلة الأنظمة الشمولية وإعلامها ومن يساندها من إعلاميين ومراسلين ومراسلات ومواقع التواصل الاجتماعي أنهم يأتون بأنصاف الحقائق وأنصاف التصريحات لتغطية عورات هذه الأنظمة وتبرير جرائمها وعدم شرعيتها، وهكذا يحدث في مختبرات الأجهزة القمعية خلط بين الاستقرار السياسي والامني والديمقراطية والتنمية والتنمية.(صالح ،٢٠١٧، ٢٥٢)قامت الأنظمة الشمولية بتأسيس وفرض قيم سياسية واجتماعية أجنبية أو مستوردة على المجتمع في ثوب عرقي، مثل تفوق العرق الآري، وإحياء الأمة العربية، ونجاح القادة الرفاق، وديمقراطية اللجان الشعبية، ومن هذه القيم والمشتركات يترتب على هذه القيم والمشتركات التحرك نحو تأسيس سلطة القوانين والمؤسسات باعتبارها الضمانة الرئيسية لتحقيق العدل والمساواة والحد من التجاوزات بقدر الإمكان، وكلما كانت هذه السلطة قائمة على المثل العليا والمشتركات في النظام السياسي كلما زادت تجاوزات هذا القانون وهذه المؤسسات في تحقيق مستوى أعلى من العدالة، وكلما ابتعدت هذه السلطة كلما اقتربت أكثر من الشرعية السياسية والاجتماعية، وكلما ابتعدت عنها كلما فقدت الشرعية والاحترام والقبول الشعبي، ويتضح أن النظام الشمولي حل محل حكم القانون والمؤسسات، ولقد استبدلت الأنظمة الشمولية حكم القانون والمؤسسات بالأجهزة الأمنية، وتلاعبت بالقانون لصالح النخب الاستبدادية، وأشاعت مناخًا من الخوف والترهيب عبر وسائل مروعة من التعذيب والاعتقالات التعسفية والقتل الجماعي والمقابر الجماعية، لقد افترضوا أن شرعيتهم مستمدة من الاعتراف الدولي الذي نادراً ما تدخل في مظالم الشعوب المضطهدة، ولكن على العكس من ذلك، استغلت الأطراف الدولية، وخاصة الغربية منها، عدم تأثير الشعوب التي تعود لها هذه الحقوق لتقديم تنازلات عن الحقوق الوطنية. وفي المقابل، ابتزوا الأنظمة الشمولية.(مساهل ، مصدر سبق ذكره، ٧٠)ان ضرورة وجود آلية تضمن سير الحياة الاجتماعية و السياسية القائمة على الحركة في ظل القانون و المؤسسات و الحركة فالحركات بطبيعتها تفاعلات وتناقضات وصراعات، وإلا لما كان هناك مفاهيم مثل المجتمعات والحضارات، وهذا يتطلب وجود ديمقراطية حقيقية قائمة على التداول السلمي للسلطة، وهذا الصراع والتفاعل والتبادل هو أساس تطبيق العدالة، وهذا هو أساس تطبيق العدالة، حيث يجب القول إن العدالة عملية اجتماعية لا تطبق بشكل مطلق أبداً، بل تقترب منها الحركات الاجتماعية والسياسية بدرجة ترضي الغالبية العظمى، وهذا يتطلب وجود أحزاب معارضة على مشارف كل حق، وصحافة حرة ومجتمع مدني حر، ووجود مؤسسات مجتمع مدني ومنظمات غير حكومية تشكل جبهة عريضة.(الشمري ، ٢٠٠٧، ٣٦٣)ولكن من ناحية أخرى، وكما قال مونتسكيو: "حيث لا توجد رائحة معارضة، لا توجد ديمقراطية". في الواقع، هذه الكلمات تصف سياسات الأنظمة الشمولية، فهي تقطع الطريق على التفاعل والمعارضة من خلال انتصار قوة واحدة بالقوة، وتجبرها غطرسة السلطة على أن تجمع في يدها السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية،(مجاهد، مصدر سبق ذكره، ٩) وما حدث لهذه المؤسسات في سوريا في أوائل الثمانينيات خير دليل على ذلك. وهكذا انتهت الحركة وانتهى أمرها وخرجت سوريا من التاريخ الإنساني وأصبحت تعرف بجمهورية الرعب، مملكة الرعب، لأنها كانت مشلولة تماماً كمقبرة هامدة.ان الصالح العام والمصلحة العامة: مهما كان عدد الخدمات التي تقدمها للفرد، فإنك إذا لم توفر للناس فرص عمل ودخل ومستوى معيشي لائق، فلن تقدم لهم شيئا وسيظلون غير راضين عن النظام الاجتماعي، هناك أيضًا حقيقة أن المجتمعات تتماسك من خلال تبادل السلع الاقتصادية وأن علاقات التضامن تتعزز بأنواع كثيرة من المصالح المتبادلة. وكلما اشتدت حاجة أفراد المجتمع إلى تبادل المصالح من أجل المنفعة المتبادلة، كلما مالوا إلى تقوية الروابط في علاقاتهم، وخلق حالة من التضامن والاستقرار الاجتماعي القائم على مصالحهم الخاصة المرتبطة بشبكة من المصالح العامة والمنفعة المتبادلة التي يحققونها، وفي الأنظمة الشمولية، اختزلت المصالح قسراً في مصالح نخبة استبدادية، وظهرت طبقة طفيلية تهيمن على المجتمع في علاقة مشوهة تتألف من البيروقراطيين الرأسماليين والبيروقراطيين الرأسماليين، وتراجع الأداء الاقتصادي، وانتشر الإحساس بالاغتراب الذي أدى إلى تضاؤل الشعور بالمسؤولية. ونتيجة لذلك، بالإضافة إلى فقدان الإحساس بالإنسانية، ازدهر الفساد في كل قطاعات المجتمع السوري، ومن جهة أخرى ازدادت الهجرة وتدفق العمالة والأدمغة ورؤوس الأموال، إن جاز التعبير، إلى الخارج.(Claude,op. cit., 84)ان مشكلة الأنظمة الشمولية وأجهزتها الإعلامية ومن يتحكم فيها من أصحاب القلم وخفافيش العلم

أنهم يأتونكم بأشباه الحقائق وأنصاف المفاهيم من أجل التغطية على عيوب هذه الأنظمة وتبرير جرائمهم وعدم شرعيتهم، ويمكن ملاحظة الخلط بين الاستقرار السياسي والديمقراطية والتنمية والأمن والتقدم في مختبرات الأجهزة القمعية الرهيبة. وفي محاولات خداع العقل مثل وضع دول عربية مثل سوريا في موقع متقدم في التنمية العالمية من حيث الاستقرار، ان النظام الشمولي هو نظام سياسي يركز السلطة في يد شخص واحد أو حزب واحد، ويقمع المعارضة، ويخضع جميع جوانب الحياة لسيطرته. هذا النوع من النظام له تأثيرات عميقة على الاستقرار الأمني للدولة، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية: (Robert ، ٢٠١٩، 23)

أ. زيادة التوترات الاجتماعية: يزيد النظام الشمولي من التوترات الاجتماعية بسبب تهميش فئات كبيرة من المجتمع، وقمع الحريات الأساسية، وتوزيع غير عادل للثروة والسلطة. هذا يؤدي إلى زيادة الشعور بالظلم والإحباط، مما قد يؤدي إلى اندلاع انتفاضات وعنف.

ب. ضعف مؤسسات الدولة: يركز النظام الشمولي على تعزيز سلطته الشخصية أو الحزبية، مما يؤدي إلى إضعاف مؤسسات الدولة الأخرى، مثل القضاء والجيش والشرطة. هذا يجعل من الصعب الحفاظ على الأمن والاستقرار، حيث لا توجد آليات فعالة لمراقبة السلطة وتقييدها.

ج. انتشار الخوف وعدم الثقة: يخلق النظام الشمولي جوًا من الخوف وعدم الثقة بين المواطنين، حيث يخشى الجميع من الملاحقة والاعتقال. هذا يؤدي إلى تراجع التعاون بين المواطنين والحكومة، مما يجعل من الصعب مكافحة الجريمة والإرهاب.

د. قمع المعارضة: يعتبر النظام الشمولي المعارضة تهديدًا لسلطته، لذلك يقوم بقمعها بكل الوسائل المتاحة، بما في ذلك الاعتقال والتعذيب والإعدام. هذا يؤدي إلى تزايد العنف، وتحول جزء من المعارضة إلى العنف المسلح.

هـ. التدخل في الشؤون الشخصية: يتدخل النظام الشمولي في جميع جوانب حياة المواطنين، بما في ذلك حياتهم الخاصة. هذا يزيد من الشعور بالاستياء والغضب، ويؤدي إلى تآكل الروابط الاجتماعية.

في الختام، يمكن القول أن النظام الشمولي يشكل تهديدًا خطيرًا للاستقرار الأمني للدولة، حيث يؤدي إلى زيادة التوترات الاجتماعية، وإضعاف مؤسسات الدولة، وانتشار الخوف وعدم الثقة، وقمع المعارضة، وتدخل في الشؤون الشخصية.

ثالثاً: تأثير النظام الشمولي على الاتحاد السوفيتي

اعتمد الاتحاد السوفييتي على النظام الشمولي الذي يسيطر فيه الحزب الشيوعي على مقاليد الحكم منذ ثورة ١٩١٧م، كحزب طلائعي يعبر من خلاله الشعب عن احتياجاته الأساسية ويحظى بالثقة الشعبية الكاملة.

ويتكون الحزب الشيوعي السوفيتي من مجموعة أجهزة وهي:(خالد ، ٢٠١٢، ١٤٢)

١. مجلس السوفييت الأعلى: وهو أعلى هيئة قيادية في الدولة، وينتخب باقتراع عام لمدة أربع سنوات، وينقسم مجلس السوفييت الأعلى إلى مجلسين متساويين في الحقوق وهما مجلس الاتحاد ومجلس القوميات، كالآتي:

أ. مجلس سوفييت القوميات: يمثل الدول الأعضاء والبالغ عددهم (٣٢) نائب لكل جمهورية فيدرالية و(١١) نائب عن كل جمهورية مستقلة و(٥) نواب لكل منطقة مستقلة أي ما يعادل (٧٥٠) نائب.

ب. مجلس سوفييت الاتحاد: وهو يضم نواب منتخبين ممثلين عن الدوائر، وعدد النواب فيه يساوي عدد نواب مجلس القوميات.

٢. البريزديوم: ويتكون من رئيس ونائب رئيس أول و(١٥) نائب عن الرئيس، وسكرتير و(٢١) عضو منتخبين بواسطة مجلس السوفييت الأعلى، واستحدث منصب نائب رئيس أول حتى يتمكن الرئيس من خلاله بتفويض شخص يعين ويوكله الصلاحيات التي يشاء. ويتمتع ذلك المجلس بالمهام التي يؤديها أي رئيس دولة.

٣. مجلس الوزراء: ويعرف بمجلس "قوميسير الشعب" ويشرف على تعيينه مجلس البرلمان وهو يضم رئيس و(٨) وكلاء، وعدد كبير من الوزراء، وهو الهيئة التنفيذية والإدارية العليا، وهو المسؤول أمام مجلس السوفييت الأعلى من حيث التعيين، والاستقالة، والمحاسبة.

ويضم الهيكل التنظيمي للحزب الشيوعي ثلاثة أجهزة وهي: (اللجنة المركزية، المكتب السياسي، السكريتارية العامة)، ويلحق بالأجهزة جمعية تشبه البرلمان دائمة العضوية في الحزب (٢٠٠ عضو، وأكثر من ١٥٠ طالب انتساب)، ويمثل المكتب السياسي السلطة الفعلية وهو يتكون من (٢٠ عضوا وطالب انتساب واحد مفترض من اللجنة المركزية)، أما السكرتارية العامة فهي تضم (١٢ عضوا من بينهم السكرتير العام ولجنة المراقبة)، وتخضع قيادة الحزب رسميا للجمع بين القيادة الجماعية الممثلة في المكتب السياسي والقيادة الفردية الممثلة في منصب السكرتير

العام الذي يشرف على جميع أجهزة الحزب، ويملك كل وسائل القوة التي تجعل منه ديكتاتورا.(زين الدين، ٢٠٠٢، ٣٤) أما عن دور المؤسسة العسكرية السوفيتية، فالجيش السوفييتي جيش شعبي لأنه يتشكل من ممثلي الطبقات الكادحة ويتمثل دوره في الدفاع عن مصالح تلك الطبقات. وليس هناك فرق بين الرئيس والجندي والضابط فكلهم محاربون لهم مصالح وأهداف مشتركة ويستمد قوته من وحدة عناصره. ويتمثل عمل الهيئات المسلحة في قيادة الحزب الشيوعي ومختلف تنظيماته في الدفاع عن حصانة وأمن البلاد، فهو يعمل في إطار الدفاع عن وحدة وسلامة جميع الأراضي السوفييتية في وقت الحرب أما في أوقات السلم فيتطلع إلى تدعيم القوات المسلحة وتطوير إمكانات الجيش والأسطول وصياغة الاستراتيجية العسكرية للدولة وتنفيذها،(فتحي، ١٩٩٩، ص١٤٢) فيما تتولى اللجنة المركزية للحزب وضع المبادئ العليا الموجهة في ميدان العلوم والفنون المسلحة. وتشرف تلك الهيئات على تجهيز المحاربين وتعمل في إطار ربط الجيش بالشعب، وتحدد اللجنة الاتجاه العام لصنع العتاد الحربي وتطويره، وإعداد ميزانية الجيش، والهيكلة التنظيمية للوحدات التي تضم الجيش والأسطول. ويربط الاتحاد الجمهوريات والدول السائرة في فلكه بحلف وارسو، حيث تتعاون الدول الأعضاء فيه على نبذ استخدام القوة في تسوية نزاعاتها الدولية، والتعاون في حالة وقوع هجوم خارجي ضد أي دولة عضو به، وفي المجال الزراعي قام النظام الاقتصادي على تنظيمين، كالتالي:(إبراهيم ، ٢٠١٢، ٥٦)

أ. الكولخوز: وهو جمعية تعاونية بين الفلاحين تقوم بزراعة نوع واحد من المحاصيل الذي تختاره الحكومة، ويقسم الإنتاج بينها وبين الدولة والباقي يوزع بين المزارعين.

ب. السوفخوزات: وتقوم على استغلال الأراضي التي يمتلكها الشعب بوسائل وآلات ملك للدولة.

وفي مجال الصناعة عمد "ستالين" إلى تحويل الاتحاد السوفييتي من بلد زراعي إلى بلد صناعي، وتتفرع الصناعة إلى ثلاث أنواع كبرى وهي كالتالي:

١- صناعة الحديد: بلغ إنتاجها ١٥١ مليون طن في ١٩٧٨ م وهي بهذه المرتبة تحتل الصدارة قبل الولايات المتحدة واليابان، ويعود هذا التطور إلى قوة الإدارة والتسيير في وضع المشاريع التنموية من جهة، ومن جهة ثانية إلى ضخامة الثروة الأولية.

٢- الصناعة التحويلية: ترتكز على الأدوات الميكانيكية الضخمة والمكامن الصناعية، وصناعة السيارات وحتى النسيجية.

ويقوم الاقتصاد على الحفاظ على التوازن الاستراتيجي في إطار الحرب الباردة مع الند الآخر، خاصة في مجال التسلح وتصاعد تكلفته فيما عرف بحرب النجوم، وتوفير ميزانية المشاريع الاستثمارية لتطوير الاقتصاد، ورفع المستوى المعيشي ما يماثل الشعوب في الدول الغربية، وهو التحدي الأكبر الذي فشل السوفييت في بلوغه، وقد سجلت الإحصائيات معدلات النمو الاقتصادي في فترة ما بين منتصف السبعينات والنصف الأول من الثمانينات، فمعدل النمو الفردي انخفض إلى ٢.٢٪ ما بين ١٩٨١ – م ١٩٨٥ م بعدما شهد نوع من الاعتدال بـ ٤.٣٪ ما بين ١٩٧٦ – 1980 والفارق الشاسع ما بين نسبة الصادرات التي تمثل ٦٠٪ من مواد الطاقة والخشب،(حسين، ٢٠١٩،٤٧) وبين الواردات التي زادت في اقتناء المواد الاستهلاكية الغذائية في الميزان التجاري .وذلك الفارق رفع من نسبة الديون الخارجية فقد بلغ ١١ مليار دولار في ١٩٨٤ وبعد مرور سنة واحدة ارتفع إلى١٥.٥ مليار دولار، أما معدل النمو الاقتصادي بلغ في النصف الأول من الثمانينات صفر، ولبيان تأثير النظام الشمولي على الاتحاد السوفيتي لا بد لنا من تناول عده مؤشرات تبين مدى استقرار الاتحاد السوفيتي في ظل النظام الشمولي وسنتناولها من خلال الاتي:(علوان، ٢٠١٩، ٧٦)

أ. مؤشرات ضعف الدولة الاتحادية:

رغم امتلاك الاتحاد السوفيتي السابق إحدى أعظم ترسانتين للأسلحة التقليدية فضلاً عن الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، فإن احتفاظه بالتفوق في مجال القوه العسكرية بدا مستحيلاً بالنظر إلى تكاليف ومخاطر هذا التوجه، والأهم هو تدهور القدرة الاقتصادية السوفيتية نتيجة عجز آليات اقتصاد الأوامر عن توفير الأساليب التكنولوجية والتنظيمية والإدارية الحديثة التي تؤمن تسريع التنمية ورفع الإنتاجية، وقد تفاقم مأزق الاقتصاد السوفيتي بسبب الحصار التكنولوجي، واستخدام سلاح الغذاء وتصعيد سباق التسلح من جانب الدول الغربية، هذا بالإضافة إلى تخصيص الاتحاد السوفيتي لموارده العلمية والتكنولوجية والمالية والبشرية وغيرها للأغراض العسكرية على حساب حاجات الاقتصاد، وهو ما أدى إلى تدهور القدرة الاقتصادية النسبية للاتحاد السوفيتي على الصعيد العالمي.ومع ثورة الاتصالات العالمية أضحى الاتحاد السوفيتي عاجزاً عن إخفاء حقيقة تدنى مستويات الرفاهية ونوعية الحياه لسكانه مقارنة بالدول الصناعة الرأسمالية، ومع الجلاسنوست أدى البعث القومي إلى تفكك ما يسمى بالأمه السوفيتية، وتدهورت هيبة الدولة الشمولية وتفكك الجهازان السياسي والأمني للدولة، بالإضافة إلى تراجع النفوذ السوفيتي السيادي والأيديولوجي عالمياً، نتيجة تراجع مساندته لقضايا الجنوب والدول النامية خاصة مع توجهه لإنهاء الحرب

الباردة، وكذلك عدم القدرة على تحمل تكاليف الثورة العلمية وتخليه عن أوهام هزيمة الإمبريالية وانتصار الشيوعية وعجزه عن رفع مستويات الرفاهية الجماهيرية وتورطه في حرب أفغانستان التي أدت إلى تقويض مصداقية الاتحاد السوفيتي لدى الرأي العام العالمي.(Wilder، ٢٠١٨، 34)

ب. تحول الأيديولوجية من رسالة تحرير إلى رمز للكبت:

تحولت الأيديولوجية التي قام عليها النظام الشيوعي إلى مؤسسات تنسب لنفسها صفة تجسيد الأيديولوجية، بينما أصبحت هذه المؤسسات في نظر الجماهير مجرد بناء مؤسسي ينطوي على قدر كبير من الكبت، ولم تعد لها جاذبيه، وفى الوقت نفسه تفشى الفساد نتيجة هذا الكبت ونشأت طبقه جديده هي طبقة المنتفعين بالمؤسسات الاشتراكية، وأضحت المؤسسات الوحيدة الحريصة على وحدة كيان الاتحاد السوفيتي هي الحزب والمخابرات والجيش فقط، وكلها مؤسسات منظور لها على أنها أدوات للكبت.(زيدان ، ٢٠١٣، ٢٤١)

ت. نظرية الإحباط الذاتي للإصلاح المتأخر:

اتسم النظام بالركود الممتد والعجز عن التكيف مع المتغيرات الداخلية والخارجية على نحو منهجي مما أدى إلى تكدس ركام هائل من المشكلات والتناقضات وظهرت الفجوة الكبيرة بين حجم المشكلات المتراكمة والقدرة المحدودة للنظام القديم، وبمجرد أن رفع غطاء العنف الشمولي انفجرت التناقضات السياسية والاجتماعية بقوة أكبر من القدرة المسلحة للسيطرة عليها.

ث. نظرية عدم توازن مدرسة جورباتشوف في الإصلاح:

اتسمت استراتيجية الاصلاح بعدم التوازن الداخلي حيث ركزت على الإصلاح السياسي وأهملت الإصلاح الاقتصادي كما أنها تورطت في نمط من الإصلاحات السياسية كان ضاراً بالأوضاع الاقتصادية، وبذلك قذف بالاقتصاد العملاق للاتحاد السوفييتي إلى فراغ إدارة جعل الفوضى تتمكن منه.(احمد ، ٢٠١٢، ٢٨٢)

ج. نظرية استحالة إصلاح نظام إمبراطوري شمولي:

وتعني استحالة إصلاح دوله شموليه إمبراطورية من النمط السوفيتي القديم والمآل الوحيد لمثل هذا النمط من الدولة هو حتمية الانهيار والسقوط.

ح. تغير النظرة السوفيتية الجديدة للصراع والتوازن في العالم المعاصر:

منذ وصول ميخائيل جورباتشوف للسلطة أعلن صراحة أن مخرجات التنافس التاريخي بين النظامين العالميين (الاشتراكي، الرأسمالي) لا يمكن أن تحدد بالوسائل العسكرية بل أن معدل التقدم العلمي والتكنولوجي والمنافسة الاقتصادية الدولية يقرران معاً نتائج هذا الصراع التاريخي.

رابعاً: تأثير النظام السياسي الديمقراطي على الولايات المتحدة الامريكية

ان ابرز ما انتجته الديمقراطية داخل الولايات المتحدة هو النظام السياسي الامريكي وآليات عمله، وعلى الرغم من ان معظم الديمقراطيات التي كانت سائدة وقت اذ قد اختارت نظاماً برلمانياً يتم اختيار زعيم السلطة التنفيذية في الحكومة الذي يعتمد على السلطة التشريعية انتمت الولايات المتحدة الى الاقلية من ناحية انها تبنت نظاماً رئاسياً يتم فيه اختيار رئيس السلطة التنفيذية من لدن الشعب ويكون بشكل عام منفصلاً ومستقلاً عن السلطة التشريعية، ويعتمد النظام على سلطة قضائية مستقلة للتحكيم بإنصاف في النزاعات التي تبرز حتماً في ظل القانون.(توفيق، ٢٠٢٠، ٦٥) ان ميزة النظام الرئاسي الامريكي تكمن في نظام المراقبة والتوازن المتعلق بارادة الشعب وبالسياسيين الطموحين والمؤسس على الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ومن اهم اسس النظام الامريكي هو وجود قيود على عمل الحكومة المحلية كانت ام الفدرالية وذلك عبر حرية التعبير التي تشمل حرية الفكر والنقاش وحرية التجمع وحرية العبادة والتنقل والعمل وعلو المجتمع فوق النزاعات الحزبية او الفردية وهذا ما يكفله نظام قضائي متكامل ومستقل.الا ان النظرية تختلف عن التطبيق فواقع النظام السياسي الامريكي هو نظام حكم المؤسسات ولا يمكن للشخصية الكارزمية ان تجد مجالاً مفتوحاً فيه والنمط التشابكي والمعقد لعلاقات السلطة المستندة أصلاً الى بنى اجتماعية معقدة يكسب النظام فاعلية تلقائية وتطوراً آلياً يحد ويهمش من الامكانيات التأثيرية للافراد كما يستبعد امكانية احداث تغيير جذري في الآليات والبنى المعقدة التي يتكون منها النظام.(الشيخ، ٢٠٠٦، ٥٤)وعلى الرغم من ذلك لا نستطيع إغفال تأثير شخصية الرئيس داخل النظام السياسي الامريكي إذ يحدد برجنسكي هذا بقوله "يوجد في القيادة شيء من الشخصية وشيء من العقل وشيء من التنظيم وشيء مما يدعوه مكيافيلي "فورتونا" اي التفاعل الغامض بين بين القدر والحظ".(برجنسكي ،٢٠٠٧، ١٤)ان المؤسسات في جوهرها مؤتمرات دائمة الانعقاد تجري في اطارها عمليات تساومية وتأثيرية متواصلة في سياق علاقات (التغذية الإسترجاعية – feed back) وكل مؤسسة تمثل توجهات معينة ومصالح معينة، على الرغم من ان الهيئات تكون اقل إظهاراً لايديولوجية واضحة ومحددة بحكم استنادها الى المعايير الوطنية الشاملة ولان الدستور لا يعطي هيمنة مطلقة لمؤسسة على اخرى لاسيما في علاقة السلطتين التشريعية (الكونغرس) والتنفيذية

(مؤسسة الرئيس) فلا توجد امكانية لاحتكار القرار من احدهما ولا مفر من لجوئها الى اعتماد ذات النهج التساومي وبحكم تكوينها فان السلطة التشريعية تحتوي على عدد واسع من الاتجاهات والمصالح والاهداف فهي سلطة تعددية بمعنى الكلمة وهي لا تستطيع اصدار أي تشريع الا بعد الخضوع لضغوط وتأثيرات عديدة من البيئة المحيطة وبعد الدخول في تفاعل تساومي ينتهي الى اصدار تشريع يناسب الامكانيات التأثيرية للاتجاهات المختلفة.(حسن، ٢٠٠٠، ٤) كما ان نقل التشريع الى مرحلة التنفيذ يدخله في علاقة تساومية جديدة مع السلطة التنفيذية وهي علاقة لا تكون غائبة قبل اصدارها لكن اذا كان الكونغرس يمتلك تأثيراً اكبر على التشريع فللرئيس تأثير اكبر على التنفيذ وتنطبق المعادلة على الحالات التي يسعى فيها الرئيس إلى تمرير قانون او قرار معين، غير ان ما ينبغي ادراكه هو ان السلطة التنفيذية التي تشمل على الكثير من الوزارات والادارات والوكالات هي مؤسسات تساومية اخرى تجري في إطارها اشكال ضمنية من العلاقات المصلحية التبادلية فضلاً عن وجود علاقات مباشرة بين البيروقراطيات الحكومية وجماعات المصالح المختلفة.(علي، ٢٠٠٨، ص٥٧)ان اتساع الاتجاه المنفعي والبرغماتي في العلاقات السياسية والاجتماعية يؤدي الى تمركز القوتين الاقتصادية والسياسية لدى الاقلية وتشير الادبيات الحديثة الى ان نسبة ٢٠٪ من الشعب الامريكي تهيمن على ٨٠٪ من الاقتصاد واعتماد السياسيين في حملاتهم المكلفة على الدعم المالي بجعلهم بحاجة الى اصحاب رؤوس الاموال ويؤسس ذلك لعلاقات تشابكية بين النخبتين الاقتصادية والسياسية وتنتهي الى تمركز السلطة بيد هذا التحالف.(حسن، مصدر سبق ذكره، ٣٤)ولكن حتى مع الاقرار بالنظرية النخبوية لابد من القول ان الرأي العام يمتلك دوراً حاسماً طالما ان العملية الانتخابية هي الوسيلة الشرعية في توزيع المناصب الحكومية والسياسية والمدنية فهذه العملية تسمح لكل فرد قادر على التصويت بالدخول بصفته طرفاً في المحاولة السياسية مهما كان دوره هامشياً ولان علاقة الناخب والمرشح هي علاقة تبادلية وان الناخب ينتخب الاقرب من المرشحين الى اهتمامه ومصالحه فأن منافع الفوز تتوزع بطريقة واخرى على الاغلبية الفائزة ولانه لا يوجد في الولايات المتحدة فوز كبير او ساحق فان آليات النظام تسمح للجميع ان ارادو بالتأثير فيها وان اختلف نطاق التأثير ومداه.ويمكننا بيان دور الديمقراطية في تحقيق الاستقرار الامني داخل الولايات المتحدة الأمريكية من خلال:

١. توفير آليات للمشاركة السياسية: تُتيح للمواطنين التعبير عن آرائهم ومصالحهم، مما يُقلل من التوتر والصراع.
٢. تعزيز الثقة في المؤسسات الحكومية: تُؤمن للمواطنين أن حكومتهم تُمثلهم وتعمل لصالحهم، مما يُشجع على الالتزام بالقانون والنظام.
٣. الحفاظ على سيادة القانون وحقوق الإنسان: تُؤسس الديمقراطية لمبدأ المساواة أمام القانون واحترام حقوق الإنسان، مما يُساهم في خلق مجتمع أكثر عدلاً واستقرارًا.
٤. تُشجع على الحوار والنقاش: تُتيح الديمقراطية مساحة للمواطنين للتعبير عن آرائهم المختلفة، مما يُساعد على حلّ المشكلات بطريقة سلمية.
٥. تُعزز التسامح والتنوع: تُؤمن الديمقراطية بقيمة الاختلاف وتُشجع على احترام الثقافات والأعراق المختلفة، مما يُساهم في خلق مجتمع أكثر تماسكًا.(Vendet ، ٢٠١٥، ٣٤)

ان الديمقراطية في الولايات المتحدة الأمريكية ليست مجرد نظام حكم، بل هي نسيج اجتماعي وثقافي عميق الجذور، هذا النظام مع كل تعقيداته وتحدياته، قد ساهم بشكل كبير في تحقيق مستوى عالٍ من الاستقرار الأمني، وسنبين ذلك من خلال بعض الجوانب الرئيسية التي توضح هذا التأثير:(ميد، ٢٠٠٥، ٧٨)

أ. مشاركة الشعبية(الشعور بالملكية): عندما يشعر الناس بأنهم شركاء في صنع القرار، يقل احتمال لجوئهم إلى العنف للتعبير عن آرائهم أو مطالبهم.

ب. الرقابة على السلطة: تتيح الانتخابات الدورية للمواطنين تغيير القادة إذا لم يكونوا راضين عن أدائهم، مما يحد من فرص الفساد واستخدام السلطة بشكل تعسفي.

ج. حماية الحريات (حرية التعبير): تسمح هذه الحرية للأفراد بالتعبير عن آرائهم بحرية، مما يساعد على تفريغ التوترات والحد من التطرف.

د. حماية الأقليات: تضمن الديمقراطية حقوق الأقليات، مما يقلل من الشعور بالتهميش والاستياء.

هـ. الشفافية والمساءلة(الرقابة الإعلامية): تلعب وسائل الإعلام دوراً حيوياً في مراقبة الحكومة ومحاسبتها، مما يزيد من الثقة بين المواطنين والحكومة.

و. النظام القضائي المستقل: يحمي النظام القضائي المستقل حقوق الأفراد ويضمن تطبيق القانون على الجميع بشكل عادل.

ز. التعددية السياسية: وجود أحزاب سياسية متعددة يشجع على الحوار والنقاش، مما يثري الحياة السياسية ويقلل من الاستقطاب.

ح. المجتمع المدني النشط: يساهم المجتمع المدني في تعزيز المشاركة المدنية وبناء الثقة بين المواطنين.

بشكل عام، الديمقراطية الأمريكية، مع كل تحدياتها، قد أثبتت قدرتها على تحقيق مستوى عالٍ من الاستقرار الأمني من خلال توفير قنوات للتعبير عن الآراء، وحماية الحريات، وتعزيز الشفافية والمساءلة.

الخاتمة

يتضح جليًا أن نوع النظام السياسي، سواء كان شموليًا أم ديمقراطيًا، يلعب دورًا حاسمًا في تشكيل الوضع الأمني للدولة، فبينما تسعى الأنظمة الشمولية إلى فرض السيطرة بالقوة والحفاظ على الاستقرار الظاهري، غالبًا ما تتسبب في توترات اجتماعية وسياسية عميقة على المدى الطويل، من ناحية أخرى، تسعى الأنظمة الديمقراطية إلى بناء مجتمعات أكثر استقرارًا من خلال مشاركة المواطنين في صنع القرار وحماية حقوقهم، إلا أنها قد تواجه تحديات أمنية خاصة بها، مثل الإرهاب والتطرف. في النهاية، يمكن القول إن تحقيق الاستقرار الأمني المستدام يتطلب مزيجًا معقدًا من العوامل، بما في ذلك نوع النظام السياسي، وطبيعة المجتمع، والتحديات الخارجية.

أن الأنظمة الشمولية غالبًا ما تؤدي إلى انخفاض مستوى الثقة بين المواطنين والحكومة، مما يزيد من احتمالية حدوث اضطرابات وعنف، وعلى العكس، فإن الأنظمة الديمقراطية التي تحترم حقوق الإنسان والحريات الأساسية تميل إلى تحقيق مستويات أعلى من الاستقرار الأمني على المدى الطويل. ومع ذلك، فإن العلاقة بين النظام السياسي والاستقرار الأمني ليست علاقة مباشرة، بل تتأثر بعوامل أخرى مثل القوى الاقتصادية، والتوزيع العادل للثروة، ووجود مؤسسات قوية.

المصادر

١. (الربيع) فايز،٢٠٠٤، الديمقراطية بين التأصيل الفكري والمقاربة السياسية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ص ٣١.

٢. (خضر) لطيفة إبراهيم, ٢٠٠٦، الديمقراطية بين الحقيقة والوهم, عالم الكتب للنشر والتوزيع, القاهرة، ط١, ص٢٣

٣. (دال) روبرت،٢٠٠٥، الديمقراطية ونقادها، ترجمة نمير عباس مظفر، مراجعة د. فاروق المنصور، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان – الاردن، ، ط٢، ص٤٩.

٤. (العمار) منعم صاحي, ٢٠٠٩، الإستراتيجية والديمقراطية تناوب قوى الجذب بينهما(الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجاً), مجلة قضايا سياسية, العدد السادس عشر, ص١٢.

٥. (حوحو) أحمد صابر،٢٠١٠، مبادئ ومقومات الديمقراطية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، مجلة الفكر، العدد الخامس، الجزائر، ص٣٤.

٦. (تيللي) تشارلز،٢٠٢٠، الديمقراطية، ترجمة محمد فاضل المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، ط ١.

٧. (عبيد) لؤي سعد،٢٠١١، الديمقراطية المتطورة في النظام السياسي الامريكي، مجلة حمورابي للدراسات، المجلد ١، العدد ٤٩، ص٢٨٨.

8. (Goodhart)Michael , 2013, Democracy as Human Rights: Freedom and Equality in the Age of Globalization, Routledge.p54.

٩. (سورنسن) غيورغ،٢٠١٥، الديمقراطية والتحول الديمقراطي السيرورات والمأمول في عالم متغير، ترجمة: عفاف البطاينة بيروت المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص ص ١٧ – ٢٧

10. (A. James) Gregor, 2001, Giovanni Gentile: Philosopher of Fascism. New Brunswick, NJ: Transaction, p32

11. Nicolaides, Angelo, 2013, Evaluating National Socialism as a “True” Fascist Movement, Historical Studies

١٢. (مساهل) فاطمة،٢٠١٥، الشمولية وتدميرها لبنى المجتمع، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية, عدد١٤، جامعة حسيبة بن بوعلي

13. (Claude)Lefort, 2011, the concept of totalitarianism, Politička misao : časopis za politologiju, Vol. 48 No. 3,

١٤. (مجاهد) شكري عبدالمنعم،٢٠١٢، الدكتاتور والشمولية، مجلة وصلة, العدد (٢)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص٨–١١.

١٥. (بن السعدي) الزواوي بغورة،٢٠٠٥، الشمولية والحرية في الفلسفة السياسية المعاصرة، عالم الفكر , مجلد ٣٣, عدد ٣، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ص٢٣.

١٦. (شنافي) زين العابدين،٢٠٢٢، مقومات الدولة الشمولية بوصفها سمة القرن العشرين: حنة آرانت أنموذجا، مجلة رفوف , مجلد١٠, عدد ٢، جامعة أحمد دراية أدرار – مخبر المخطوطات الجزائرية في إفريقيا، ص٥٧١.

١٧. (إبراهيم) شادية فتحي،٢٠٠٥، الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية، المركز العلمي للدراسات السياسية الأردن، الطبعة الأولى، ص١٤٣.

١٨. (صالح) سارة فاضل، ٢٠١٧، عماد هادي عبد علي، نشأة دولة المانيا الديمقراطية (الشرقية) ١٩٤٩م- دراسة تأريخية، كلية تربية بنات/ جامعة الكوفة، العدد ٤٥، ص ٢٥٢.

١٩. (الشمري) حميد حسين كاظم،٢٠٠٧، دور التنمية السياسية والتعددية الحزبية في بناء وتحقيق الوحدة الوطنية، مجلة جامعة كربلاء, ٢٠٠٧, المجلد ٥, العدد ٢, ص ٣٦٣.

٢٠. (خالد) حميد حنون،٢٠١٢، الانظمة السياسية، مكتبة السنهوري ، الطبعة الاولى، بيروت، ص١٤٢.

٢١. (الدين)غادة زين،٢٠٠٢، الهيكل التنظيمي للنظام السياسي في الاتحاد السوفيتي، مجلة العلوم السياسية والقانونية، جامعة بغداد، ص٣٤.

٢٢. (فتحي) محمود،١٩٩٩، الشمولية وأثرها في انهيار الاتحاد السوفيتي، دار نهضة مصر للنشر والتوزيع، القاهرة، ص١٤٢

٢٣. (إبراهيم) محمد بكر،٢٠١٢، طبيعة النظام الاقتصادي السوفيتي، دار الكتب الجامعية، الاسكندرية، ص٥٦.

٢٤. (حسين) خليل،٢٠١٩، النظم السياسية في الدول الكبرى، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص٤٧.

٢٥. (علوان) صفاء،٢٠١٤، الشمولية في دول أوروبا الشرقية وأثرها في انهيار النظم السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، ص٧٦.

26. (Wilder) Sara, 2018, Totalitarianism in USSR, University of Nebraska, USA, p34.

٢٧. (زيدان) ناصر،٢٠١٣، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال افريقيا من بطرس الأكبر الى فلاديمير بوتين الدار العربية للعلوم ناشرون ، ط ١ ، بيروت، ص ٢٤١.

٢٨. (احمد) وليد محمود،٢٠١٢، سياسة روسيا الاتحادية بعد الحرب الباردة، مجلة الدراسات الاقليمية، المجلد ٩، العدد٢٥، ص٢٨٢.

٢٩. (توفيق) أحمد،٢٠٢٠، منصب الرئيس في النظام الرئاسي الأمريكي، السياسة الدولية، العدد ٣٩٨، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ص٦٥.

٣٠. (الشيخ) رأفت غنيمي,٢٠٠٦، امريكا والعالم في التأريخ الحديث والمعاصر, مؤسسة عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية, ص٥٤.

٣١. (برجنسكي) زبيغنيو،٢٠٠٧، الفرصة الثانية – ثلاث رؤساء وأزمة القوى العظمى الأمريكية، ترجمة عمر الايوبي، دار الكتاب العربي،ص١٤.

٣٢. (حسن) حارث محمد،٢٠٠٠، المقومات والاتجاهات الاساسية للنظام السياسي الامريكي، محطات استراتيجية، العدد٤٨، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ص٤.

٣٣. (علي) جمال سلامة, ٢٠٠٨، امة قلقة – امريكا الديمقراطية ويمينها الديني والمحافظ, دار النهضة العربية للنشر والتوزيع, القاهرة، ص٥٧.

٣٤. (حسن) حارث محمد، المقومات والاتجاهات الاساسية للنظام السياسي الامريكي، مصدر سبق ذكره, ص٥.

٣٥. (ميد) والتر راسل،٢٠٠٥، السياسة الخارجية الامريكية وكيف غيرت العالم، ترجمة د. نشوى ماهر، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، ص٧٨.

1. Fayez, Al-Rabee, 2004. "Democracy: Between Intellectual Foundation and Political Approach." Dar Al-Hamed for Publishing and Distribution, Amman, 1st edition, p. 31.
2. Khedr, Latifa Ibrahim, 2006. "Democracy: Between Reality and Illusion." Alam Al-Kutub for Publishing and Distribution, Cairo, 1st edition, p. 23.
3. Dahl, Robert, 2005. "Democracy and Its Critics," translated by Nimir Abbas Mothafar, reviewed by Dr. Farouk Al-Mansour. Dar Al-Fares for Publishing and Distribution, Amman – Jordan, 2nd edition, p. 49.
4. Amar, Mounir Sahe, 2009. "Strategy and Democracy: The Alternation of Forces Between Them (The United States of America as a Model)." Journal of Political Issues, Issue 16, p. 12.
5. Hohou, Ahmed Saber, 2010. "Principles and Components of Democracy." Faculty of Law and Political Science, Mohamed Khider University of Biskra, Journal of Thought, Issue 5, Algeria, p. 34.

6. Tilly, Charles, 2020. "Democracy," translated by Mohamed Fadel. Arab Organization for Translation, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 1st edition.
7. Obeid, Louay Saad, 2011. "Evolving Democracy in the American Political System." Hammurabi Journal of Studies, Vol. 1, Issue 49, p. 288.
9. Sorensen, Georg, 2015. "Democracy and Democratic Transition: Processes and Expectations in a Changing World," translated by Afaf Al-Batayneh. Arab Center for Research and Policy Studies, Beirut, pp. 17–27
12. Msahel, Fatima, 2015. "Totalitarianism and Its Destruction of Social Structures." Journal of the Academy of Social and Human Studies, Issue 14, Hassiba Ben Bouali University of Chlef, p. 64.
14. Mojahid, Shukri Abdel-Moneim, 2012. "The Dictator and Totalitarianism." Wasla Journal, Issue 2, Egyptian General Book Organization, pp. 8–11.
15. Ben Saadi, Zouaoui Baghoura, 2005. "Totalitarianism and Freedom in Contemporary Political Philosophy." Alam Al-Fikr, Vol. 33, Issue 3, National Council for Culture, Arts, and Letters, p. 23.
16. Chnafi, Zine El Abidine, 2022. "The Components of the Totalitarian State as a Feature of the 20th Century: Hannah Arendt as a Model." Rfouf Journal, Vol. 10, Issue 2, Ahmed Draia University of Adrar - Algerian Manuscripts Laboratory in Africa, p. 571.
20. Ibrahim, Shadia Fathy, 2005. "Contemporary Trends in the Study of Democratic Theory." Scientific Center for Political Studies, Jordan, 1st edition, p. 143.
21. Saleh, Sara Fadl, 2017. "The Emergence of the German Democratic Republic (East) 1949: A Historical Study," co-authored with Imad Hadi Abdel Ali. Faculty of Education for Women, University of Kufa, Issue 45, p. 252.
22. Al-Shammari, Hameed Hussein Kazem, 2007. "The Role of Political Development and Party Pluralism in Building and Achieving National Unity." Karbala University Journal, Vol. 5, Issue 2, p. 363.
24 Khalid, Hamid Haoon, 2012. "Political Systems." Al-Sanhouri Library, 1st edition, Beirut, p. 142.
25 Al-Din, Ghada Zain, 2002. "The Organizational Structure of the Political System in the Soviet Union." Journal of Political and Legal Sciences, University of Baghdad, p. 34.
26 Fathy, Mahmoud, 1999. "Totalitarianism and Its Impact on the Collapse of the Soviet Union." Dar Nahdet Misr for Publishing and Distribution, Cairo, p. 142.
27 Ibrahim, Mohamed Bakar, 2012. "The Nature of the Soviet Economic System." Dar Al-Kutub Al-Jamie'ah, Alexandria, p. 56.
28 Hussein, Khalil, 2019. "Political Systems in Major Countries." Journal of the Faculty of Economics and Political Science, University of Cairo, p. 47.
31 Alwan, Safaa, 2014. "Totalitarianism in Eastern European Countries and Its Impact on the Collapse of Political Systems," Unpublished Master's Thesis, Faculty of Political Science and Economics, Beni Suef University, p. Zidan, Nasser, 2013. "Russia's Role in the Middle East and North Africa from Peter the Great to Vladimir Putin." Arab Science Publishers, 1st edition, Beirut, p. 241.
32 Ahmad, Walid Mahmoud, 2012. "Russia's Federal Policy After the Cold War." Journal of Regional Studies, Vol. 9, Issue 25, p. 282.
33 Tawfiq, Ahmad, 2020. "The Office of the President in the American Presidential System." International Politics, Issue 398, Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, Cairo, p. 65.
34 Sheikh, Raafat Ghneimi, 2006. "America and the World in Modern and Contemporary History." Ayn Foundation for Human and Social Studies, Cairo, p. 54.
35 Brzezinski, Zbigniew, 2007. "Second Chance: Three Presidents and the Crisis of American Power," translated by Omar Al-Ayyubi. Dar Al-Kitab Al-Arabi, Beirut, p. 14.
36 Hassan, Harith Mohamed, 2000. "The Components and Basic Trends of the American Political System." Strategic Stations, Issue 48, Center for International Studies, University of Baghdad, p. 4.
37 Ali, Jamal Salama, 2008. "A Troubled Nation: American Democracy, Its Religious Right, and Conservatives." Dar Al-Nahda Al-Arabiya for Publishing and Distribution, Cairo, p. 57.
38 Hassan, Harith Mohamed, "The Components and Basic Trends of the American Political System," previously mentioned source, p. 5.
40 Mead, Walter Russell, 2005. "American Foreign Policy and How It Changed the World," translated by Dr. Nashwa Maher. Egyptian Society for Knowledge and World Culture, Cairo, p. 78.